كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠، مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون : ٤٤٥٧٦٤٤٤ ٩٧٤+
فاكس : ٤٤٣٦٧٤١١ ٩٧٤+
الموقع الالكتروني : kpmg.com/qa

تقرير التأكيد المعقول المستقل

إلى السادة المساهمين في شركة زاد القابضة ش.م.ق.ع.

تقرير عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية

وفقًا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام ") الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر")، تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة شركة شركة زاد القابضة ش.م.ق.ع. ("الشركة") والشركات التابعة لها (يشار إليها معًا باسم "المجموعة") لإجراء مهمة تأكيد معقولة بشأن وصف مجلس الإدارة للعمليات والضوابط الداخلية وتقييم مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للضوابط الداخلية على التقارير المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ("بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية إعداد وتقديم بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية بشكل عادل وفقًا لأهداف الرقابة المنصوص عليها في المعايير.

إن بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية الذي تم توقيعه من قبل مجلس الإدارة ومشاركته مع كي بي إم جي في ١٤ إبريل ٢٠٢٥ ("المرفق ١")، يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملائمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية لعمليات الإيرادات، المخزون، الحسابات الدائنة، الحسابات المدينة، الخزينة، كشوف المرتبات، النفقات، الإيجارات، القروض، الأطراف ذات الصلة، والاستثمارات في الأسهم، الدفتر العام والتقارير المالية؛
- تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الثغرات والإخفاقات في الرقابة، وكيفية معالجتها، ووضع إجراءات لمنع مثل هذه الإخفاقات أو لسد ثغرات الرقابة؛
- تخطيط وأداء اختبارات الإدارة، وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

مجلس الإدارة مسؤول عن إنشاء والحفاظ على ضوابط داخلية لإعداد التقارير المالية استنادا للمعايير المحددة في *الرقابة الداخلية – الإطار المتكامل (٢٠١٣)*، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (لجنة المنظمات الراعية أو إطار لجنة المنظمات الراعية).

كي بي إم جي فرع قطر، مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة في دولة قطر بصفتها شركة عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء، المستقلة المنتسبة إلى كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")، وهي شركة انجليزية يمتلك اسم شركة كي بي إم جي وتتعارفها علامات تجارية مسجلة لشركة كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")

تقرير عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية (تابع)

شركة زاد القابضة ش.م.ق.ع.

مسؤوليات مجلس الإدارة (تابع)

تشمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ وصيانة واختبار الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية وعرضه بشكل عادل بحيث يكون خاليًا من الأخطاء الجوهرية ، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. كما يتضمن تطوير أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل لجنة المنظمات الراعية التابعة؛ تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ اختيار وتطبيق السياسات، واتخاذ الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للمجموعة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن منع واكتشاف الاحتيال وتحديد وضمان امتثال المجموعة للقوانين واللوائح المطبقة على أنشطتها. يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية ضمان تدريب الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية بشكل مناسب، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح، وأن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات العمل المهمة.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في فحص بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه بما في ذلك استنتاج تأكيد معقول ومستقل بناءً على الأدلة التي تم الحصول عليها. لقد أجرينا مهمتنا وفقًا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) *مهام التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعات المعلومات المالية التاريخية* الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. هذا المعيار يتطلب أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية معروضًا بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية ، وفقًا لأهداف الرقابة المنصوص عليها فيه.

نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ الذي يتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

لقد امتثلنا للاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين - *نظام الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المحترفين* (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة، السرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

تضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للمجموعة، ومدى ملاءمة المعايير التي استخدمتها المجموعة في إعداد بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية وعرضه ضمن ظروف المهمة. علاوة على ذلك، تقييم عرض بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية بشكل شامل، وما إذا كانت الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية مصممة ومنفذة بشكل مناسب وتعمل بفعالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية. إن التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

وتشمل الإجراءات المنفذة خلال بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- إجراء استفسارات مع إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وتحديد النطاق الذي أجرته الإدارة؛
- فحص المجالات داخل النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة؛

تقرير عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية (تابع)

شركة زاد القابضة ش.م.ق.ع.

مسؤولياتنا (تابع)

- تقييم مدى كفاية ما يلي:
  - وثائق مراقبة مستوى العملية والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والمراقبة، وتوثيق ضوابط المعلومات والاتصالات والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - المخاطر الناشئة عن تكنولوجيا المعلومات والضوابط كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والمراقبة؛
  - ضوابط الإفصاح كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والرقابة.
- الحصول على فهم للمنهجية المعتمدة من قبل الإدارة لتصميم الرقابة الداخلية واختبار التنفيذ؛
- فحص الإرشادات التفصيلية واختبار التصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء اختبار تفصيلي مستقل، على أساس عينة، حسب الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقاط ضعف في الرقابة الداخلية حددتها الإدارة؛
- تقييم أهمية أي ثغرات إضافية تم تحديدها خلال تنفيذ الإجراءات.
- فحص خطط الإدارة لاختبار فعالية التشغيل لتقييم مدى معقولية الاختبارات فيما يتعلق بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا كانت مسؤوليات الاختبار قد حددت على النحو المناسب؛
- فحص وثائق اختبار الإدارة لتقييم ما إذا كانت الإدارة قد أجرت اختبار فعالية التشغيل للضوابط الرئيسية وفقا لخطة الاختبار الإداري؛ و
- إعادة إجراء الاختبارات على عناصر التحكم الرئيسية للحصول على إطمئنان في الاختبار الإداري لفعالية التشغيل.

وكجزء من هذه المشاركة، لم نقم بأي إجراءات عن طريق مراجعة أو استعراض أو التحقق من بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية أو السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي استخلص منها بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

معلومات أخرى

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن المعلومات الأخرى. وتتضمن المعلومات الأخرى المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للمجموعة والتي يتوقع أن تتاح لنا بعد تاريخ هذا التقرير. وسيُدرج بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية وتقريرنا عن الضمان المعقول في التقرير السنوي. و عندما نقرأ التقرير السنوي إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، يتعين علينا إبلاغ مجلس الإدارة بالمسألة.

خصائص وقيود بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة للضوابط، فقد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها. ولذلك، فإن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في المعالجة أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر ضمانًا مطلقًا بتحقيق أهداف الرقابة.

تقرير عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية (تابع)

شركة زاد القابضة ش.م.ق.ع.

خصائص وقيود بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية (تابع)

كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية معرضة لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ التي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية لتلبية الاحتياجات المشتركة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يشمل كل جانب من جوانب المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي مهمة في بيئته الخاصة.

المعايير

معايير هذا الارتباط هي أهداف الرقابة المنصوص عليها في إطار لجنة المنظمات الراعية والتي يتم على أساسها قياس أو تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات التحكم.

الاستنتاجات

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل الموضحة في هذا التقرير، وهو خاضع لها.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

في رأينا، استنادًا إلى نتائج إجراءات الضمان المعقولة لدينا، يوضح بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية لمجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ أن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للمجموعة تم تصميمها وتنفيذها بشكل صحيح وتعمل بشكل فعال وفقًا لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تقييد استخدام تقريرنا

تم إعداد تقريرنا لمساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة ٢٤ من النظام. لذلك لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في اكتساب حقوق ضدنا بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية وننفي أي التزام تجاه أي طرف بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كلياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١٤ إبريل ٢٠٢٥
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مدققي الحسابات رقم ٢٥١
مرخص من قبل هيئة قطر للأسواق المالية: رخصة مدققي الحسابات الخارجيين رقم ١٢٠١٥٣

مرفق ١: بيان مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية

شركة زاد القابضة ش.م.ع.ق
Zad Holding Company Q.P.S.C.

كي بي إم جي
٢٥ الطريق الدائري الثالث
ص.ب. ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر

التاريخ: ١٤ أبريل ٢٠٢٥

تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

عام

إن مجلس إدارة شركة زاد القابضة ش.م.ع.ق وشركاته التابعة الموحدة (يشار إليها معا بـ "المجموعة") مسؤول عن وضع ضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) والمحافظة عليها حسب متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر"). وقد تم تصميم إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية لتوفر تأكيد معقول بشأن كفاءة التقارير المالية وعملية إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض تقديم التقارير لجهات خارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (معايير المحاسبة). وتشمل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضا ضوابط وإجراءات الإفصاح المصممة للحيلولة دون التحريفات.

مخاطر التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية للتقارير المالية في إما أن تكون البيانات المالية الموحدة غير معروضة بعدالة نظراً لوجود أخطاء غير متعمدة أو متعمدة فيها أو ألا يتم نشرها في الوقت المحدد. ينشأ غياب العرض العادل عندما تحتوي حسابات بيان مالي واحد أو أكثر أو الافصاحات على أخطاء (أو حالات حذف) جوهرية. وتعتبر الأخطاء الواردة في البيانات المالية جوهرية إذا كان من المحتمل أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية الموحدة.

وللحد من مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بإنشاء منظومة رقابة داخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيدات معقولة، ولكنها غير مطلقة، بشأن التحريفات الجوهرية. كما قمنا أيضا بتقييم تصميم وتنفيذ وفاعلية تنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية لدى المجموعة بناءً على الإطار المتكامل الخاص بالرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لاتحاد تريدواي (COSO). وتوصي اللجنة بإنشاء أهداف محددة لتسهيل عملية تصميم أنظمة الرقابة وتقييم كفاية ضوابط الرقابة الداخلية. نتيجةً لذلك، تبنت الإدارة الأهداف التالية بشأن البيانات المالية عند وضع الرقابة الداخلية على التقارير المالية:

- الوجود / الحدوث – توجد أصول وخصوم وقد حدثت معاملات.
- الاكتمال – تم تسجيل جميع المعاملات وتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة.
- التقييم / القياس – تم تسجيل الأصول والخصوم والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.
- الحقوق والالتزامات والملكية – تم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل ملائم كأصول والتزامات؛ و
- العرض والإفصاح – تصنيف التقارير المالية والإفصاح عنها وتقديمها في الوقت المناسب.

غير أنه لا يستطيع أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن مدى تصميمه وتشغيله بشكل جيد، بحيث يوفر تأكيدًا معقولًا فقط وليس تأكيدا مطلقًا على أن أهداف نظام الرقابة قد تم تحقيقها. من هذا المنطلق، قد لا تمنع ضوابط الإفصاح والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية جميع الأخطاء والغش. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على المصادر، ويجب النظر إلى منافع ضوابط الرقابة بالتناسب مع تكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

الوظائف المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم استخدام الضوابط المصممة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع وحدات الأعمال ووظائف المساندة المشاركين في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تستند إليها البيانات المالية الموحدة. نتيجةً لذلك، فإن عملية الرقابة الداخلية على التقارير المالية تجمع موظفين من وحدات متعددة داخل المؤسسة.

ضوابط تقليل مخاطر تحريف التقارير المالية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية على عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليص مخاطر التحريف في البيانات المالية الموحدة. وتكون هذه الضوابط مدمجة في عمليات التشغيل وهي تتضمن:

- العمليات المتواصلة أو الدائمة في طبيعتها كعملية الإشراف من خلال السياسات والإجراءات المكتوبة أو فصل المهام.
- العمليات التي تتم على أساس دوري كتلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية.
- العمليات الوقائية أو الاستكشافية بطبيعتها.
- العمليات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة بحد ذاتها. تشمل الضوابط ذات التأثير غير المباشر على البيانات المالية الموحدة بيئة الضوابط وتقييم المخاطر والرصد وضوابط المعلومات والاتصالات والضوابط العامة لتقنية المعلومات كالدخول للأنظمة وضوابط الاستخدام، بينما قد تكون الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال، عملية مطابقة تدعم بشكل مباشر أحد بنود الميزانية العمومية.
- ضوابط تحتوي على مكونات آلية و/ أو يدوية. الضوابط الآلية هي وظائف التحكم المضمنة في عمليات النظام مثل ضوابط الفصل بين المهام وعمليات الفحص البيني للتحقق من مدى اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد كإعطاء الموافقة على المعاملات.

قياس فاعلية التصميم والتنفيذ والفاعلية التشغيلية للرقابة الداخلية

للسنة المالية ٢٠٢٤ قامت المجموعة بإجراء تقييم رسمي لتصميم وتنفيذ وفاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية بالأخذ بعين الاعتبار:

- مخاطر وجود تحريف في بنود البيانات المالية الموحدة، مع مراعاة عوامل أخرى مثل مدى أهمية وقابلية بند البيان المالي المعني في إحداث التحريف.

- قابلية الضوابط المحددة للفشل، مع مراعاة عوامل أخرى مثل درجة التحول من النظام اليدوي إلى الآلي والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى التقدير أو الحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل، في مجملها، طبيعة وتوقيت وحجم الأدلة التي تحتاجها الإدارة لتقييم ما إذا كان تصميم وتطبيق وفاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعالًا أم لا. ويتم استخراج الدليل نفسه من الإجراءات المتضمنة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات التي يتم تطبيقها خصيصاً لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً عنصراً هاماً من عناصر التقييم نظراً لأن مثل هذه الأدلة إما قد تنبه الإدارة لوجود مشكلات رقابة إضافية أو قد تؤكّد النتائج.

اشتمل التقييم على تقييم لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط ضمن عمليات مختلفة بما في ذلك الإيرادات والمخزون والحسابات الدائنة والحسابات المدينة والخزانة وكشوف المرتبات والمصروفات والإيجارات والقروض والأطراف ذات العلاقة واستثمارات حقوق الملكية ودفتر الأستاذ العام والتقارير المالية. نتيجة لتقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية لضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية ، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف جوهرية وخلصت إلى أن ضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمه وتنفيذه وتشغيله بشكل مناسب اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

شركة زاد القابضة ش.م.ق.
Zad Holding Company Q.P.S.C.

عضو مجلس الإدارة